الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ٢٥
المعقودة يوم الثلاثاء
١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الخامسة والعشرين

الرئيس: السيد خان (باكستان)

ثم: السيد رايشيف (بلغاريا)
(نائب الرئيس)

المحتويات

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع)

البند ٨٩ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع)

البند ٨٨ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)

(أ) التجارية والتنمية (تابع)
(ب) الأغذية والتنمية الزراعية (تابع)
(ج) السلع الأساسية (تابع)
(د) التنمية الثقافية (تابع)
(هـ) دمج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي (تابع)
(و) التعاون في ميدان التنمية الصناعية (تابع)
(ز) مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) (تابع)
(ح) التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية (تابع)
(ط) مبادرة الأمم المتحدة لتهيئة الفرص والمشاركة (تابع)

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.2/49/SR.25
6 March 1995
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٥

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع) (A/C.2/49/L.16)

مشروع القرار (A/C.2/49/L.16)

١ - السيد أحمية (الجزائر): تكلم نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فعرض مشروع القرار A/C.2/49/L.16 المعنون "تقرير لجنة التخطيط الانمائي: استعراض عام لقائمة أقل البلدان نموا"، قائلا إن مشروع القرار يستند الى مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٢٥/١٩٩٤ الذي يستند بدوره الى توصية من لجنة التخطيط الانمائي بتعديل قائمة أقل البلدان نموا. وأعرب عن أمله في أن يعتمد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء.

البند ٨٩ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع) (A/C.2/49/L.17 و L.18 و L.19 و L.20)

مشاريع القرارات A/C.2/49/L.17 و L.18 و L.19

٢ - السيد أحمية (الجزائر): تكلم نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فعرض مشروع القرار A/C.2/49/L.17 المعنون "نشر مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية" ومشروع القرار A/C.2/49/L.18 المعنون "اليوم الدولي لحفظ طبقة الأوزون" ومشروع القرار A/C.2/49/L.19 المعنون "الاحتفال باليوم العالمي لمكافحة التصحر والجفاف". وقال إن مشاريع القرارات الثلاثة هذه التي لا يترتب عليها أي آثار في الميزانية البرنامجية ولم يُطلب الى الأمين العام تقديم تقرير بشأنها، تستند الى التوصيات المقدمة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وأعرب عن أمله في أن تحظى هذه المشاريع بالموافقة بتوافق الآراء في المشاورات غير الرسمية.

مشروع القرار (A/C.2/49/L.20)

٣ - السيدة وليامز - مانيغولت (الولايات المتحدة الأمريكية): عرضت مشروع القرار A/C.2/49/L.20 المعنون "الصيد غير المأذون به في البلدان الخاضعة للولاية الوطنية وأثره على الموارد البحرية الحية في محيطات وبحار العالم: فقالت إنه ينبغي الاستعاضة في السطر الثاني من الفقرة الخامسة في الديباجة عن عبارة "أكبر حصة" بعبارة "نسبة هائلة". وأعقبت ذلك بقولها إن الصيد غير المأذون به في المناطق الخاضعة للولاية الوطنية كان أهم مسألة في المناقشات الدولية الأخيرة، وأعربت عن ثقتها بأن برامج المساعدة وآلية الإبلاغ سيؤديان الى تخفيف المشكلة. وأعلنت انضمام الرأس الأخضر والمغرب الى مقدمي مشروع القرار.

البند ٨٨ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع) (A/49/204-E/1994/90، A/49/205-E/1994/91، A/49/229، A/49/256، A/49/307، A/49/378، A/49/381، A/49/395، A/49/412-S/1994/1078، A/49/422-S/1994/1086، A/49/424 و Add.1، A/49/479، A/49/493-S/1994/1142، A/49/506، A/49/541، A/49/542)

(أ) التجارة والتنمية (تابع) (A/49/15 (المجلدان الأول والثاني)، A/49/227 و Add.1 و Add.2، A/49/228-S/1994/827، A/49/277، A/49/363)

(ب) الأغذية والتنمية الزراعية (تابع) (A/49/438، A/49/507)

(ج) السلع الأساسية (تابع) (A/49/226، A/49/228-S/1994/827، A/49/287-S/1994/894 و Corr.1)

(د) التنمية الثقافية (تابع) (A/49/159-E/1994/62 و Add.1 و Add.2)

(هـ) دمج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي (تابع) (A/49/330)

(و) التعاون في ميدان التنمية الصناعية (تابع) (A/49/347، A/49/372)

(ز) مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) (تابع) (A/49/37، A/49/272، A/49/640)

(ح) التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية (تابع) (A/49/572)

(ط) مبادرة الأمم المتحدة لتهيئة الفرص والمشاركة (تابع) (A/49/287-S/1994/894 و Corr.1، A/49/541)

٤ - السيدة وليامز - مانيغولت (الولايات المتحدة الأمريكية): أعربت عن سرور وفدها بنتائج ندوة الأمم المتحدة الدولية بشأن الفعالية التجارية التي عقدت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ في كولومبوس، أوهايو، تحت رعاية مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). وقالت إن هذه الندوة أثبتت استعداد الأمم المتحدة لتجاوز مناقشات السياسات الاقتصادية التي لا طائل تحتها الى حلول عالم الواقع العملية.

٥ - وأضافت قائلة إن هناك صلة مباشرة بين تطوير التكنولوجيا وتطبيقها، ولاسيا تكنولوجيا الاتصالات السلكية واللاسلكية، والتنمية الاقتصادية. وبما أن التنمية الاقتصادية تتوقف على قوى السوق الحرة وتحرير التجارة فإن وفدها يؤيد التدفق الحر للسلع والخدمات في مجال تكنولوجيا الاتصالات السلكية واللاسلكية والمعلومات من أجل التجارة، ويضم صوته الى الأصوات المنادية بإزالة الحواجز في هذه الميادين.

(السيدة وليامز - مانيغولت، الولايات المتحدة الأمريكية)

٦ - وأردفت قائلة إن المشاركين في الندوة تناولوا علاقة الفعالية التجارية بالتنمية ونظروا في الحلول السوقية المنحى لزيادة الاشتراك في التجارة الدولية، كما نظروا في إمكانيات الوصول الى التكنولوجيات التي تنشئ فرصا تجارية، وفي دور الحكومات في تعزيز الفعالية والقدرة على المنافسة في المجال التجاري. وقالت إن السيد ألبرت غور، نائب رئيس الولايات المتحدة، شجع الحكومات على تعزيز الاستثمار الخاص، والمنافسة، ومرونة الأطر التنظيمية، وإمكانيات الوصول الى شبكات المعلومات وخدمات الشبكات العالمية.

٧ - واستطردت قائلة إن وفدها مع الذين يرون أن المشاركة فيما بين جميع البلدان، المتقدم النمو منها والنامي، من أجل تعزيز التنمية، إنما تعتمد على المساعدة التقنية والتكنولوجية باشتراك القطاع الخاص. والتجارة، لا المساعدة المالية، هي السبيل الى تحقيق النمو مستقبلا في البلدان النامية. ورأت أنه ينبغي أن يقوم تعزيز التجارة الالكترونية في جميع أنحاء العالم على مبدأ المساواة في فرص الوصول الى نظم تتفق والمقاييس الدولية؛ وأن العمل فورا على تعزيز الاشتراك في التجارة العالمية أمر ممكن في مجالات الجمارك، والنقل، والأعمال المصرفية والتأمين، والمعلومات، والممارسات التجارية، والاتصالات السلكية واللاسلكية.

٨ - وقالت إن الندوة خرجت بالمبادئ التالية لنهوج الأمم المتحدة إزاء التنمية الاقتصادية، وهي أن التنمية الاقتصادية تدفعها التجارة لا المساعدة الخارجية؛ وأن أفضل بيئة لازدهار التجارة الداخلية والدولية هي البيئة التي تشجع النشاط التجاري الخاص وتدعم الاقتصاد السوقي وإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية، وتوفر الإطار القانوني والتنظيمي اللازم لاستمرارية النشاط التجاري؛ وأن كل بلد مسؤول مسؤولية مطلقة عن وضع أنسب التدابير لنمو التجارة فيه على ضوء الظروف الوطنية؛ وأن أكبر التدفقات المالية من المصادر الخارجية وأكثرها دواما هي الناجمة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في أكثر القطاعات التجارية قابلية للنجاح في اقتصاد البلد.

٩ - وأوضحت أن نجاح الندوة أثبتت أن بإمكان الأونكتاد أن يؤدي دورا مفيدا في العمل على توسيع الفرص الاقتصادية. ودعت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الى الاستمرار في اتخاذ تدابير ملموسة لإعادة تحديد مهمتها وإصلاح مؤسساتها وتحديث طرائق مناقشاتها لضمان المشاركة من أجل التنمية عن طريق التجارة القائمة على الفوائد المتبادلة والاحترام المتبادل.

١٠ - وأوضحت أن من الممكن التخفيف من حدة الفقر بنسب كبيرة من خلال إيجاد الثروة لا من خلال إعادة توزيعها الأمر الذي لا يؤدي سوى الى حالة غير معقولة من الركود الاقتصادي. وأكدت بالتالي على

(السيدة وليامز - مانيغولت، الولايات المتحدة الأمريكية)

ضرورة تهيئة بيئة مساعدة على إيجاد الثروة وتعزيز قدرات جميع قطاعات المجتمع. فالسياسات الاقتصادية السليمة الرشيدة، والاستقرار السياسي، والتجارة المفتوحة، والشفافية في القوانين الاستثمارية والتنظيمية، والتبادل التكنولوجي، إنما هي أمور أهم بكثير لتخفيف حدة الفقر من البرامج الدولية الرامية الى نقل الموارد.

١١ - وأضافت أن حكومتها تعلق عظيم الأهمية على مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، ولاسيما على مسائل التحضر، واشتركت فعليا حتى الآن في العملية التحضيرية. وأفادت بأن الولايات المتحدة ستقوم من خلال وكالة التنمية الدولية بمساعدة البلدان في أعمالها التحضيرية للموئل الثاني ولاسيما في كتابة التقارير الوطنية المستندة الى مؤشرات وسياسات المأوى والقطاع الحضري. كما أن حكومتها توفر الموارد لأمانة المؤتمر وستسهم بمبلغ ٠٠٠ ٧٠٠ دولار للأنشطة التحضيرية المختلفة بالاضافة الى المساهمة الدورية التي تقدمها الى مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

١٢ - وقالت إن انتقال بلدان الاقتصاد المخطط مركزيا الى الاقتصاد السوقي أمر تعلق عليه الولايات المتحدة عظيم الأهمية، ونجاحه يتوقف على انتهاج سياسات تشجع المبادرة الفردية وتنشىء بيئة مواتية لمنظمي المشاريع. والولايات المتحدة ما زالت ملتزمة بتوسيع الاقتصادات السوقية في العالم وتعزيزها. وأكدت في هذا الصدد على أهمية المساهمات الإيجابية التي يقدمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي واللجنة الاقتصادية لأوروبا. وقالت إن حكومتها لا تزال تعمل عن كثب مع هذه المنظمات ومع غيرها من الحكومات، وتتطلع الى مزيد من التقدم في العملية الانتقالية وتدعو منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء الى دعمها.

١٣ - السيد أبيليان (أرمينيا): أشار الى تقرير الأمين العام بشأن دمج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي (A/49/330)، فقال إن وفده يود أن يبرز نقطة هامة هي أن العملية الانتقالية ستستغرق مدة أطول وستكون أكثر تعقيدا مما كان متوقعا، فالدراسات التي أجرتها مجموعة صغيرة من الخبراء الاقتصاديين في الغرب لاقتصادات البلدان الاشتراكية، ركزت على الطريقة التي تعمل بها الاقتصادات المخططة مركزيا وقارنتها بالاقتصادات السوقية، ولكنها لم تنظر في عملية الانتقال من نظام الى آخر. وقال إن عملية التحول تقتضي إصلاح السياسة المؤسسية مع التركيز على الكفاءة في الاقتصاد، وتحرير التجارة، وإصلاح المالية العامة والأسواق المالية، وإلغاء الضوابط المفروضة على الصرف والأسعار، والخصخصة، وتحرير شروط الاستثمار للمستثمرين المحليين والأجانب.

(السيد أبيليان، أرمينيا)

١٤ - وأردف قائلا إن اقتصاد أرمينيا عانى، شأنه شأن اقتصاد جميع جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابقة، من التغيرات التي أعقبت انحلال اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق، وهي تعاني أيضا من محاصرة أذربيجان لطرق النقل ومن حظر فرضته تركيا ومن آثار الزلزال المدمر الذي نزل بها عام ١٩٨٨. وعلى الرغم من هذه الصعوبات، بدأت أرمينيا في اجراء إصلاحات هامة لإنشاء اقتصاد سوقي. وقد اكتمل الإصلاح الزراعي ويجري حاليا تنفيذ عملية نقل ملكية الشركات الصناعية والتجارية الصغيرة والمتوسطة. وستستمر هذه العملية حتى يتم انتقال جميع الشركات الحكومية الإدارة التي يمكن نقلها الى القطاع الخاص. وأجريت إصلاحات مصرفية قوامها نظام ثنائي يتألف من مصرف مركزي ومجموعة من المصارف التجارية. وأصبحت أرمينيا قادرة الآن على التعاون مع بلدان أخرى في مجال التنمية والنمو الأمر الذي يشجع بدوره على استتباب السلم والاستقرار في المنطقة.

١٥ - واستطرد قائلا إن وجود وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ومختلف الآليات التي يجري استحداثها إنما يعملان لصالح عملية الانتقال. وينبغي أن ينظر الى قراري الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ و ٢٠٩/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ على أنهما صكان هامان في تخطيط أنشطة الأمم المتحدة وتنفيذها. ومع ذلك، لا يزال نهج الأمم المتحدة المتكامل بحاجة الى تعزيز من خلال مذكرات الاستراتيجية القطرية وشبكة المنسقين المقيمين. وينبغي لكل بلد أن يراعي احتياجاته وتقاليده وقيَمه وأخلاقياته. وقال إن دور الأمم المتحدة في عالم متغير لا ينفي صلاحية القدرات المحلية كما أن المنظمة لا تسعى الى الاستعاضة عنها بنماذج مستوردة يصعب دمجها.

١٦ - وأعرب عن ترحيب وفده بالتدابير التي اتخذها الأمين العام لتعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة، وقال إن جميع وكالات الأمم المتحدة تقريبا، والمجتمع الدولي بوجه عام، أصبح مشتركا في توفير المساعدة للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. ودعا الى تحسين التنسيق على المستويين وزيادة تدفق المعلومات بين البرامج القطرية والإقليمية. وأعرب عن ترحيب وفده بالمبادرة التي اتخذها الأمين العام إذ طلب من مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدة في ضمان زيادة الترابط والتنسيق في السياسات العامة.

١٧ - وأعقب ذلك بقوله إن المجتمع الدولي قدم جـُل دعمه من خلال مؤسسات بريتون وودز. ومن شأن المساعدة من هذه المؤسسات لإصلاح الخلل في ميزان المدفوعات أن تكون عظيمة الفائدة في المرحلة الراهنة، إذ تتيح للبلدان إمكانية استيراد ما تحتاج إليه للمحافظة على دوران عجلة الإنتاج وإنشاء شبكات وقائية اجتماعية متواضعة للمتأثرين بالتغيرات الناجمة عن عملية الانتقال والتحول الهيكلي الطويل الأجل.

١٨ - ومضى يقول إن من شأن البلدان النامية أن تستفيد من الإصلاحات في الاقتصادات المخططة مركزيا. فبعد اكتمال هذه الإصلاحات واستئناف النمو الاقتصادي، يمكن للبلدان النامية أن تصدر سلعها الى الجمهوريات الاشتراكية السابقة وتحصل منها على رأس المال والتكنولوجيا.

(السيد أبيليان، أرمينيا)

١٩ - وأعرب في نهاية حديثه عن ثقته بأن هذه اللجنة ستعزز الأساس الإيجابي الذي بدأ بقراري الجمعية العامة ١٨٧/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ و ١٨١/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

٢٠ - السيد لوديغ (استونيا): تحدث أيضا نيابة عن لاتفيا وليتوانيا فيما يتعلق بمسألة دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي فقال إنه منذ انهيار الاتحاد السوفياتي السابق جرى تحويل كل من الاقتصادات الوطنية بأسلوب فريد وأصبحت أوجه الاختلاف بين هذه الاقتصادات الآن أكثر من أوجه التشابه. كما انطوى التحول الوطني، الذي يمثل شرطا مسبقا للاندماج في الاقتصاد العالمي، على اتخاذ قرارات صعبة على صعيد الميزنة واختيارات غير محبوبة على صعيد السياسة العامة. ونبه الى وجوب موازنة فوائد الاقتصاد السوقي في المستقبل مع الاحتياجات الاجتماعية العاجلة لأضعف الفئات السكانية. وهناك لحسن الحظ أمثلة بين الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية تبين كيف أدى التحول الى الأسواق الحرة الى زيادة الثروة الوطنية والقدرة على توفير ما يلزم للمحتاجين بحق الى المساعدة.

٢١ - وأضاف قائلا إن التحول الى القطاع الخاص أدى في بعض البلدان الى اضطراب سوق اليد العاملة وارتفاع البطالة. ولحسن الحظ فإن سرعة التحول الى القطاع الخاص في دول بحر البلطيق ونجاحه وضعا أساسا سليما لمواصلة إعادة تشكيل هياكل السوق وإيجاد حل طويل الأجل للشواغل العمالية الراهنة.

٢٢ - واستطرد قائلا إن الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية تحتاج الى توجيه بشأن كيفية زيادة اندماجها في الاقتصاد العالمي لأنه لا يزال عليها أن تجري عددا كبيرا من التغييرات المؤسسية. وهي تستحق كدول أعضاء في الأمم المتحدة أن تحظى بدعم من المنظمة من حيث الأنشطة التحليلية المنسقة والمشورة بشأن السياسة العامة والمساعدة التقنية. وإذا تم أثناء الفترة الانتقالية اتخاذ التدابير الصحيحة لتيسير عملية تطوير المؤسسات وتنسيقها، فإنه لن تكون هناك حاجة فيما بعد الى تصحيح الاتجاه الذي تسير فيه التجارة الوطنية والدولية في تلك البلدان.

٢٣ - وقال إن العمل الذي قامت به اللجان الإقليمية لتنسيق القواعد واللوائح الإقليمية أرسى معايير للتغييرات والتحسينات الإقليمية في الممارسات السوقية التي تأخذ بها البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وأسهم ذلك بدوره في خلق مناخ تجاري من المصداقية والانتاجية والشفافية شجع الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك البلدان.

٢٤ - وأضاف قائلا إنه لا بد للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من الوصول الى الأسواق والتجارة مع البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وتلقي المساعدة التقنية في بناء القدرات، إذا ما أريد لها الاندماج بنجاح في الاقتصاد العالمي.

(السيد لوديغ، استونيا)

٢٥ - وقال في نهاية حديثه إن وفود استونيا ولاتفيا وليتوانيا تتطلع الى النظر في تقرير الأمين العام بشأن اعتماد "خطة للتنمية" وما يحتمل أن يكون لهذه الخطة من أثر إيجابي على إدماج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي، وتعتبر العمل الذي تقوم به منظمة التجارة العالمية وسيلة هامة لإنشاء إطار للتجارة فيما بين جميع البلدان يتسم بالعدل والشفافية.

٢٦ - السيدة أولوا (إكوادور): قالت إن مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) يتصف بأهمية كبرى إذ أن له صلة بمشاكل مثل الفقر، وتدهور البيئة، والبطالة، والافتقار الى التعليم، والرحيل بأعداد ضخمة عن المناطق الريفية الى المناطق الحضرية وهو ما تتأثر به البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء.

٢٧ - وأضافت قائلة إن اللجنة التحضيرية للمؤتمر ستعقد دورة ثانية في نيروبي في نيسان/أبريل ١٩٩٥ للاضطلاع بمهام ذات شأن كتنقيح خطة العمل بناء على التقارير وخطط العمل الوطنية المقدمة من الدول الأعضاء.

٢٨ - وأكدت، على هذا الأساس على وجوب قيام الدول بإعداد تقاريرها بإنشاء لجان وطنية تمثل عينة عريضة من عينات المجتمع للخروج بآراء وحلول عملية لمشاكل المستوطنات البشرية، إذ ينبغي أن تعطي التقارير الوطنية صورة دقيقة وموضوعية عن الأوضاع الاقتصادية - الاجتماعية بناء على المؤشرات ذات الصلة. وأعربت عن تأييد وفدها لعقد دورة ثالثة قصيرة للجنة التحضيرية في نيويورك.

٢٩ - واستطردت قائلة إنه ينبغي، لكي يحقق المؤتمر أهدافه، تعزيز التعاون الدولي بتوفير موارد مالية وتكنولوجية وافية لتمكين البلدان النامية بصفة خاصة من تنفيذ الأنشطة المتصلة بالمؤتمر. وأعربت عن قلق وفدها لأنه بينما خصصت للموئل الأول الذي مر على انعقاده عشرون سنة ميزانية قدرها ١,٧ مليون دولار، لم يرصد للموئل الثاني سوى ١,٢ مليون دولار. ودعت الى تخصيص موارد كافية من الميزانية العادية للأمم المتحدة لأمانة المؤتمر على الفور ليتسنى لها تعزيز أنشطتها، كما دعت الى إعادة إنشاء فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة الذي ساعد في الأعمال التحضيرية للموئل الأول ليساعد في هذا المؤتمر. وأعربت عن تأييد وفدها للبيانين اللذين أدلت بهما مجموعة الـ ٧٧ ومجموعة ريو بشأن تلك المسألة.

٣٠ - السيد سوخاريبا (النمسا): قال إن القضاء على الفقر أمر لا غنى عنه للتنمية المستدامة وإن الأهمية التي يعلقها المجتمع الدولي على ذلك يشهد عليها قرار الجمعية العامة ٩٢/٤٧ بشأن عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية إذ حدد التخفيف من وطأة الفقر والحد منه بوصفهما إحدى المسائل الأساسية التي يتعين معالجتها في مؤتمر القمة.

(السيد سوخاريبا، النمسا)

٣١ - وأضاف قائلا إن النمسا توجه جل أنشطتها التعاونية في هذا المجال نحو الإنسان مع التركيز بوجه خاص على أقل البلدان نموا وإعطاء الأولوية في ذلك للتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف الرامي الى تحقيق الاشتراك الجماعي في الإنتاج وتوزيع فوائده توزيعا عادلا على الصعيد الاجتماعي.

٣٢ - واستطرد قائلا إن الفقر مفهوم نسبي تختلف مظاهره باختلاف الأطر الاجتماعية والثقافية التي يوجد فيها. وعلى هذا فإن من المفيد أن يوجد تفاهم دولي عام حول معنى "الفقر المدقع" أو "الفقر الشامل أو الواسع النطاق". ويمكن وضع هذا التعريف بناء على المؤشرات المستقلة لكل من الجنسين، كالحالة التغذوية للسكان ومدى توافر مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية، والصحة العامة، ووفيات الرضع، ووفيات الأمهات واعتلالهن، ومتوسط العمر المتوقع، والإلمام بالقراءة والكتابة. ومن شأن مفهوم كهذا متفق عليه عالميا أن يكون له بعد تنفيذي قوي.

٣٣ - وتحدث عن جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف فتوقع أن تؤدي نتائجها الى تحسين الفرص التجارية وتنشيط النمو وزيادة العمالة، وأن تؤدي الى إنشاء إطار أكثر استقرار لمزاولة التجارة الدولية مع توفير معاملة مواتية بقدر أكبر للبلدان النامية ولأقل البلدان نموا، في العديد من الحالات.

٣٤ - وقال إن للمشاكل البيئية أثرا على التجارة وهي تؤكد ضرورة إجراء حوار دولي حول التجارة والبيئة. ودعا الى اتخاذ تدابير موضوعية للتصدي لاحتياجات جميع البلدان ولتعزيز التفاعل الإيجابي بين التدابير التجارية والبيئية تعزيزا للتنمية المستدامة. وأعلن تأييد النمسا الكامل لبرنامج العمل المتوازن للجنة التجارة والبيئة التابعة لمنظمة التجارة العالمية المقبلة، وتطلعها أيضا الى عمل الأونكتاد المتعلق بالتجارة والبيئة والتنمية المقرر له أن يبدأ في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.

٣٥ - وأعقب ذلك بقوله إن النمسا تود الإشارة بوجه خاص الى ضرورة تنسيق قانون التجارة الدولية، وهي مهمة تقوم بها حاليا وعلى نحو مرض للغاية لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال). والعملية هذه من الأهمية بمكان للدول التي هي في معرض الانتقال الى اقتصاد قائم على السوق، ذلك أن تعقيدات اللوائح القانونية الحديثة في ذلك المجال تستلزم الحصول على التدريب والمساعدة التقنية. وأعرب عن تقدير وفده لبرنامج الحلقات الدراسية الإقليمية والوطنية التي تنظمها الأمانة العامة.

٣٦ - وتطرق الى تقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) (A/49/347) فقال إن النمسا أحاطت علما به ولاحظت أن اليونيدو أجرت إصلاحات هامة واتخذت تدابير شجاعة. والنمسا تعتقد أن اليونيدو ستكون بحاجة الى فريق قوي وملتزم ليدعم المدير العام، وتناشد الدول الأعضاء في اليونيدو أن تسدد التبرعات التي تعهدت بتقديمها، كاملة ودون تأخير.

(السيد سوخاريبا، النمسا)

٣٧ - وعن مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) قال إن حكومته ملتزمة التزاما شديدا بعمليته التحضيرية وهي في معرض انشاء لجنة تحضيرية وطنية للموئل الثاني ستكون إحدى مهامها الرئيسية إعداد تقرير وطني لهذا المؤتمر.

٣٨ - السيد تشانتافيلاي (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): أعرب عن تأييد وفده الكامل للبيان الذي أدلت به الجزائر في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

٣٩ - وقال إن الحوار البناء بين بلدان الشمال والجنوب يساعد على تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية. ومن المواضيع الهامة التي يجب النظر فيها في ذلك الحوار، تعزيز التجارة الدولية لصالح جميع البلدان بصرف النظر عن مستواها الانمائي.

٤٠ - وأضاف قائلا إن وفده وإن كان يأمل أن تكون منظمة التجارة العالمية الجديدة على درجة أكبر من الشفافية وبعدم التمييز والعدل وأن تكون أكثر أمنا، فإنه يخشى أن تتضرر أقل البلدان نموا في الأجل القصير من أحكام الاتفاق المنشئ لهذه المنظمة. ويناشد وفده المجتمع الدولي أن يوفر التعاون اللازم لضمان استفادة تلك البلدان من تنفيذ الاتفاق.

٤١ - واستطرد قائلا إن ثمة باعثا آخر على القلق وهو محدودية التقدم الذي أحرز في تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا. وسوف يتيح الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى لإجراء استعراض عالمي نصفي لعملية تنفيذ ذلك البرنامج، وهو الاجتماع المقرر عقده في عام ١٩٩٥، فرصة هامة للمجتمع الدولي لاتخاذ تدابير جديدة بغية إعادة تنشيط وتعجيل النمو والتنمية في أقل البلدان نموا.

٤٢ - وقال إن بلده رحب باتخاذ قرار الجمعية العامة ١٩٦/٤٧ الذي أعلن يوم ١٧ تشرين الأول/اكتوبر يوما دوليا للقضاء على الفقر، وهو يعلق فضلا عن ذلك أهمية عظمى على مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المقرر عقده في عام ١٩٩٥؛ إذ سوف يتيح هذا المؤتمر للمجتمع الدولي فرصة كبرى لإعادة تأكيد التزامه السياسي بالقضاء على الفقر في البلدان النامية ولاسيما في أقل البلدان نموا.

٤٣ - وقال، إذ أتى الى نهاية حديثه، إن بلده لا يزال على الرغم من الانجازات التي تحققت نتيجة للإصلاحات الجوهرية التي استهلت في عام ١٩٨٦، يواجه مشاكل مثل الفقر والأمية والافتقار الى هيكل أساسي واف في المجال الاقتصادي - الاجتماعي. والحكومة تأمل أن تتلقى مساعدة مستمرة من المجتمع الدولي فيما تبذله من جهود لتحقيق أهداف استراتيجيتها للتنمية الاقتصادية - الاجتماعية حتى سنة ٢٠٠٠.

٤٤ - السيد سينسن (سلوفينيا): قال إن التكامل الاقليمي أمر إيجابي إذا نظر اليه باعتباره مرحلة سابقة لإنشاء نظام تجاري متعدد الأطراف، إذ أنه يؤدي الى توسيع التجارة، بشرط اجتناب الحمائية والكتل التجارية المغلقة.

٤٥ - وأضاف قائلا إن اختتام جولة أوروغواي أمر فائق الأهمية للتجارة العالمية، وسلوفينيا ترحب بالاتفاقات التي تم التوصل اليها في مراكش. وقال إن تحرير الوصول الى الأسواق الدولية شرط مسبق لتنفيذ نظام الاقتصاد السوقي. وستسعى سلوفينيا بوصفها عضوا في منظمة التجارة العالمية الى إيجاد وتنفيذ آليات جديدة لتحرير التجارة العالمية، لأن حرية حركة السلع أمر يعود بالفائدة على جميع البلدان.

٤٦ - وأردف قائلا إن الحكومة بدأت، بعد أن حققت سلوفينيا الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، تنظر في استراتيجيات مختلفة لمواصلة التحويل الهيكلي في اقتصاد البلد، وإدماج سلوفينيا في الهياكل الاقليمية وإقرار أولويات إنمائية طويلة الأجل.

٤٧ - ومضى يقول إن مصطلح "البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية" لا يستخدم دائما على نحو مناسب. فهو يعطي الانطباع أحيانا بانطباقه على مجموعة متجانسة من البلدان بينما هي مختلفة في الواقع. وقد طبق بعض البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا نظم اقتصاد سوقي بسرعة ونجاح نسبيا، وحققت هذه البلدان الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، فأثبت بذلك أن من الممكن أن تكون عملية الانتقال قصيرة نسبيا وأنها لا تحتاج بالضرورة الى تغذية كبيرة بالموارد الخارجية. ويجب ألا يغيب عن البال عند التحدث عن "البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية" أو "الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية" ما لكل من تلك البلدان والاقتصادات من هوية فردية مميزة، وإلا فقد يصبح هذا المصطلح مجرد قالب غير مميز ويستخدم لأغراض سياسية عوضا عن الأغراض الاقتصادية.

٤٨ - وقال إن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المقرر عقده عام ١٩٩٥ سيتيح فرصة التفكير مليا في جميع الجوانب الاجتماعية للتنمية. وينبغي لكل العناصر الدولية الفاعلة، بما فيها مؤسسات بريتون وودز، أن تضطلع بدور فعلي في الأعمال التحضيرية للمؤتمر وفي المؤتمر نفسه. ويجب أن تكون معايير تقييم التقدم والتنمية الفعليين أكثر ملاءمة للاحتياجات الفعلية وينبغي أن تعبر عن الترابط بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، كما ينبغي أن تكون واضحة ومتعددة التخصصات وخلوا من الأحكام المسبقة السياسية والإثنية والعرقية وغيرها.

٤٩ - السيد ناسير (باكستان): قال إن تحول البلدان الصناعية المؤسف خلال العقد الماضي الى السياسات التجارية الدفاعية أضر بالبلدان النامية. فبينما حرر العديد من البلدان النامية نظمه التجارية، متكبدا في بعض الأحيان تكلفة اجتماعية وسياسية واقتصادية باهظة، عمد مؤيدو حرية التجارة الى إقامة حواجزهم الجمركية وغير الجمركية. وأشار الى تقديرات البنك الدولي التي توضح أن الحواجز التجارية تكلف البلدان

(السيد ناسير، باكستان)

النامية ثمنا عاليا جدا على هيئة إيراد سنوي ضائع، يساوي ضعف المساعدة السنوية التي تتلقاها من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وضعف الفائدة السنوية الكلية التي تدفعها البلدان النامية على دينها الخارجي العام.

٥٠ - وأردف قائلا إنه كان من المرجو أن تخف النزعة الحمائية بكل مظاهرها باختتام جولة أوروغواي. ولكن المناقشات التي جرت في منظمة التجارة العالمية تشير، كما يبدو، الى نوع جديد من الحمائية تحت ستار حماية البيئة أو تعزيز حقوق العمال في البلدان النامية.

٥١ - ومضى يقول إنه على الرغم من أن نتائج جولة أوروغواي كانت متحيزة ضد البلدان النامية وغير مرضية لها، فإن باكستان ترحب باختتام مفاوضاتها. وتوقع لأحكام الاتفاقات التي تم التوصل اليها أن تمكن البلدان الصغيرة من مقاومة التدابير التجارية التمييزية المتخذة من طرف واحد.

٥٢ - وقال إن الأعوام القليلة الماضية شهدت ميلا متزايدا نحو الأقلمة؛ ولكن لن يتسنى لأي اتفاق أن يأتي بفوائده كاملة ما لم يوجد نظام تجاري متعدد الأطراف معزز يزيل القيود التمييزية المفروضة من طرف واحد على التجارة ولا سيما ضد البلدان النامية.

٥٣ - وقال في نهاية حديثه إن التزام باكستان بأهداف اقتصاد عالمي تعم فوائده الجميع مجسد في سياستها التجارية الوطنية، والسمة المميزة لسياستها هذه هي تحرير التجارة والاستثمار. وزاد على ذلك بقوله إن باكستان تقع عند مفترق طرق جنوب آسيا ووسط آسيا والصين والخليج وتود أن توفر صلة وصل بين هياكل الأمن والتعاون في تلك المناطق الآسيوية المجاورة.

٥٤ - السيد ريبشتي (ألبانيا): قال إن الانتقال من اقتصاد مركزي التخطيط الى اقتصاد سوقي هو الأولوية المطلقة عند البانيا. وبرنامج البانيا الاقتصادي يقوم على تحرير الأسعار وفتح أبواب اقتصادها الى العالم بأسره، وتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، والإصلاح المؤسسي والتشريعي، ونقل ملكية المؤسسات التجارية الى القطاع الخاص وإدماجها في السوق، وتوفير الحماية الاجتماعية لأكثر الفئات السكانية تأثرا بالسلبيات.

٥٥ - وأوضح أن التحول الى القطاع الخاص أدى الى ازدياد الناتج المحلي الإجمالي في ألبانيا بنسبة ١١ في المائة. ويتوقع أن يزداد هذا الناتج في عام ١٩٩٤ بنسبة تتراوح ما بين ٥ و ٨ في المائة. وقد غير تحرير التجارة والأسعار والخدمات شكل السوق وعزز الانتاج والاستثمار.

(السيد ريبشتي، ألبانيا)

٥٦ - وقال إن من الأوجه الهامة لاندماج ألبانيا في الاقتصاد العالمي تنفيذها برامج مختلفة من برامج الاتحاد الأوروبي مع بلدان ليست من أعضائه، ولا سيما مع البلدان الاشتراكية السابقة.

٥٧ - وأردف قائلا إن على إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية وإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، المشتركتين في الأنشطة المشار اليها في قرار الجمعية العامة ١٨١/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، أن تقوما بوصفهما وكالتين منفذتين، بتوجيه أنشطتهما على نحو أفضل لدعم الجهود الإنمائية التي تبذلها البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. والهدف من تعاون البانيا مع إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية يكمن في تعجيل عملية إنشاء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية من خلال التعاون في مجالات التخطيط الإنمائي، والهياكل الأساسية، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والإدارة العامة والمالية.

٥٨ - السيد نكامبولي (سوازيلند): قال إن بلده يعلق أهمية عظمى على التنمية الصناعية لأن قطاع الصناعة التحويلية هو أهم القطاعات من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للبلد. وسوازيلند عاكفة الآن، مع اشتراك اليونيدو في التمويل ومشاركة القطاع الخاص، على وضع الصيغة النهائية لأول سياسة واستراتيجية لها في المجال الصناعي. وتشكل هذه السياسية والاستراتيجية جزءا لا يتجزأ من استراتيجيتها الإنمائية الوطنية، وهذه الأخيرة عملية وطنية يمولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٥٩ - وأضاف قائلا إن سوازيلند انتهت من صياغة قانونها الأول للاستثمار. ومن المتوخى أن يؤدي هذا القانون والسياسة والاستراتيجية الصناعيتين الى تشجيع التنمية الصناعية وتهدئة مخاوف المستثمرين الأجانب المحتملين، الأمر الذي يعمل على تيسير الاستثمار الأجنبي المباشر.

٦٠ - وقال إن الحكومة تنفذ مشاريع لإنعاش وتحسين الهياكل الأساسية لمجتمعاتها الصناعية واقامة الجديد منها بقصد تشجيع نمو المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة وتنفيذ برنامجها الوطني لعقد التنمية الصناعية الثاني لافريقيا.

٦١ - السيد نغو كوانغ زوان (فييت نام): قال إن الجمعية العامة أكدت مجددا التزامها بالتنمية والتعاون الدولي إذ اتخذت قراريها دإ - ٣/١٨ المؤرخ ١ أيار/مايو ١٩٩٠ و ١٩٩/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠. ووفده يشاطر المجتمع الدولي رأيه في أنه لا بد من اعتماد نهج عالمي لتحقيق نمو اقتصادي عالمي مستدام وإنعاش التنمية. وقد عززت "قمة الأرض" واعتماد جدول أعمال القرن ٢١ في عام ١٩٩٢ الجوانب ذات الأولوية في هذه الاستراتيجية.

(السيد نغو كوانغ زوان، فييت نام)

٦٢ - وأردف قائلا إن جولة أوروغواي انتهت، ومن الأهمية بمكان أن يصدق على الاتفاق الختامي وينفذ بطرق تعمل على تعزيز التنمية المستدامة في البلدان النامية. ورأى أنه ينبغي لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي سيعقد في عام ١٩٩٥، أن يضع خطة عمل واضحة الأهداف مقترنة بالتزامات حقيقية من المجتمع الدولي - ولا سيما البلدان المتقدمة جدا في التصنيع - بمساعدة البلدان النامية في تنفيذ أنشطة المتابعة وزيادة التعاون الدولي على النهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية على أساس المساواة والفائدة المتبادلة.

٦٣ - وقال إن فييت نام حققت في انتقالها الى اقتصاد سوقي وفي الجهود التي تبذلها للاندماج في المجتمع الدولي، نتائج ايجابية وهي على استعداد للتعاون مع غيرها من البلدان والمؤسسات الدولية بغية حشد موارد خارجية لصالح التنمية المستدامة.

٦٤ - وزاد على ذلك بقوله إن فييت نام تنوي أن تحقق، بحلول سنة ٢٠٠٠، معدل نمو متوسطه ٩ الى ١٠ في المائة في ناتجها المحلي الاجمالي؛ وأن تحسن النظام المالي وهيكل الميزانية لتحصل على إيراد محلي كاف لتغطية النفقات المتكررة وتزيد معدل الإدخار الى ١٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي؛ وأن تزيد قيمة الصادرات بمعدل ٢٥ في المائة في المتوسط؛ وأن تزيد الاستثمار لتنمية الصناعة والزراعة والسياحة والخدمات بتنفيذ سياسات ترمي الى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر؛ وأن تنشئ مشاريع مشتركة مع شركاء أجانب؛ وأن تستغل المساعدة الإنمائية الرسمية استغلال فعالا؛ وأن تزيد الاستثمار في الحماية البيئية لضمان التنمية المستدامة.

٦٥ - السيد جباري (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ما زالت تتسع على الرغم من بعض المؤشرات الواعدة بالخير، كالجهود المبذولة لتحقيق التكامل العالمي والاقليمي. وكان يحدو وفده الأمل في أن يؤدي اختتام جولة أوروغواي الى زيادة فرص وصول العالم الثالث الى الأسواق العالمية، ولكن الأخذ بأشكال جديدة من الحمائية يحرم البلدان النامية من تفوقها النسبي في بعض مجالات التجارة.

٦٦ - وأضاف قائلا إن البلدان المتقدمة النمو لم تواجه مثل هذه العقبات في بداية طريقها الى التصنيع. وشدد على ضرورة إنشاء آليات مناسبة لرصد تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي لضمان مساهمة منظمة التجارة العالمية في إنشاء نظام للتجارة العالمية يعمل بقواعد راسخة، ويمكن التنبؤ بسيره، ولا ينطوي على التمييز. ورأى أن مثل هذه التدابير يساعد على بناء بيئة اقتصادية دولية مواتية ويشجع البلدان النامية على المشاركة الفعلية في هذه المحافل.

(السيد جباري، جمهورية إيران الإسلامية)

٦٧ - وتوقع أن يكون لاتفاقات جولة أوروغواي آثار هامة على التعاون الدولي. فمن شأن أحكام هذه الاتفاقات، إذا ما نفذت تنفيذا فعالا، ولا سيما المتعلق منها بتوفير معاملة خاصة وتفضيلية للبلدان النامية، أن تمكن هذه البلدان من الاستفادة من تحرير سوق السلع والخدمات. وإلا إزداد تردي الحالة السيئة أصلا من حيث قصور الانتاج الغذائي وضعف الاتجاه في التقدم التكنولوجي.

٦٨ - وأعلن تأييد وفده للاستنتاجات التي توصل اليها تقرير مجلس التجارة والتنمية (A/49/15، المجلد الأول) بشأن أهمية دور الأونكتاد في النظام التجاري الدولي وذلك في عدة مجالات منها التعاون التقني الذي يراعي الاهتمامات الخاصة للبلدان النامية. وأكد على ضرورة التوسع في المساعدة التقنية لتمكين البلدان النامية من جني فوائد حقيقية من اتفاقات جولة أوروغواي.

٦٩ - وأشار الى البند الفرعي المتعلق بالسلع الأساسية (A/49/226) فقال إن وفده يلاحظ أن الأونكتاد أخذ بالمفهوم الجديد للروابط في سياق التنمية والتنويع. وكما ذكر في نفس الوثيقة، فإن الاتجاه العام والطويل الأجل نحو هبوط الأسعار الحقيقية للسلع الأساسية، مقترنا بضيق الأساس اللازم للنمو الاقتصادي، يثير القلق بشأن الآفاق الاقتصادية للعديد من البلدان النامية. ورأى أن تنويع السلع الأساسية يخفف الى حد ما من تأثر العديد من البلدان النامية بتقلب أسعار السلع الأساسية في الأسواق الدولية.

٧٠ - وقال في نهاية حديثه إن القضاء على الفقر مهمة من أخطر مهام هذا الجيل، وذكر بأن وفده أوضح في عدة مناسبات أنه لا يمكن التغلب على ذلك الوضع العالمي المحزن إلا بإنشاء آليات عملية لتنفيذ العدد الضخم من القرارات وخطط العمل.

٧١ - السيد موجوخوف (بيلاروس): قال إن بلده مهتم بوجه خاص بإدماج اقتصاده إدماجا كاملا في النظام الاقتصادي العالمي. وتتضمن الوثيقة A/49/330 أول تحليل مفصل للشروط اللازمة لهذا التكامل، وهي محاولة هامة لتحليل المعلومات المتاحة لمنظومة الأمم المتحدة عن الحالة الفعلية لهذه العملية في أوروبا الوسطى والشرقية. وقد يتضمن التقرير القادم للأمين العام فصلا آخر يعطي ردود حكومات البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بشأن الجهود التي تبذلها للإندماج في الاقتصاد العالمي. وهذا ما يسمح بإجراءات دراسة أكثر تعمقا للاحتياجات الخاصة لهذه البلدان التي يمر كل منها بمرحلة مختلفة من مراحل الفترة الانتقالية.

٧٢ - وأردف قائلا إن بعض المتكلمين الآخرين تحدث عما يجري من تراجع عملية التفكك في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ليحل محلها اتجاه نحو التكامل دون الاقليمي والتعاون ضمن الاقليم الواحد مما يقوم على مبادئ المنافسة السوقية والعلاقات التجارية والمالية والتقنية والعلمية المتسمة بمزيد

(السيد موجوخوف، بيلاروس)

من التحرر والديمقراطية، وعما ذكروه من أن دعم البلدان الصناعية لاندماج هذه الاقتصادات تدريجيا في نظام متعدد الأطراف لم يسفر بعد عن النتائج المرجوة. وقال إن من الأمور الهامة بوجه خاص العهد الذي أعطاه الوفد الألماني نيابة عن الاتحاد الأوروبي بمواصلة دعم عملية الإصلاح في أوروبا الوسطى والشرقية وفي الدول الحديثة الاستقلال وذلك بتوفير المساعدة التقنية والمالية في إطار منظومة الأمم المتحدة وبفتح أسواقه أيضا.

٧٣ - واستطرد قائلا إن العديد من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية سيظل لمدة طويلة معتمدا على دعم المجتمع الدولي لبرامجه الإصلاحية. ويمكن، بالتالي، توجيه المناقشات في الأمم المتحدة نحو تنمية وتوسيع وتعزيز التعاون ذي الفائدة المتبادلة فيما بين البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بدعم من البلدان المتقدمة النمو.

٧٤ - ونبه الى أن العلاقة بين البلدان الأقل نموا والبلدان المتقدمة النمو لا تقتصر على صلة المتلقي بالمانح؛ بل يجب تفسير المساعدة الدولية تفسيرا أوسع ليتسنى للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية الاندماج في نظام تجاري مفتوح متعدد الأطراف. وبيلاروس، ومعها بلدان أوروبا الوسطى والشرقية وأعضاء رابطة كمنولث الدول المستقلة، تحث الجمعية العامة على اتخاذ قرار بشأن التجارة الدولية يطبق عالميا. وبيلاروس تحبذ فضلا عن ذلك أن يكون القرار متسما بمزيد من التوازن بشأن التنمية المستدامة والبيئة.

٧٥ - وأكد على وجوب ايجاد حلول للمشاكل المصاحبة للعلاقات التجارية والاقتصادية والمالية للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية مع شركائها التجاريين التقليديين، ولا سيما مشاكل انخفاض القيمة التجارية في السوق الأوروبية للسلع القليلة التي تستطيع هذه البلدان أن تصدرها في الوقت الراهن، وحاجتها الى زيادة احتياطيها من العملات الأجنبية وتخفيض دينها الخارجي. وأعرب بالتالي عن أمل البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في أن يسرع فريق الأونكتاد العامل المخصص للفرص التجارية في الإطار التجاري الدولي الجديد، في الوفاء بولايته.

٧٦ - وتحدث عن المقرر الذي اتخذ في العام الماضي بتوافق الآراء بشأن إدماج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي، فقال إنه ينم عن اعتماد نهج جديد إزاء هذه المسألة. وعلى هذا الأساس، ناشد وفد اندونيسيا بإعادة فتح الحوار بشأن التعاون من أجل التنمية ليتسنى التكامل بين مصالح مختلف البلدان بما يعود على الأطراف المعنية بفائدة متبادلة. وقال إن وفده اشترك في مفاوضات اللجنة الثانية حول امكانية إدراج هذا المفهوم في مشاريع القرارات لمساعدة الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية نفسها على الاضطلاع بدور أكبر في حل مشاكلها دون المساس بمصالح غيرها من البلدان النامية.

(السيد موجوخوف، بيلاروس)

٧٧ - وقال في نهاية حديثه إن بيلاروس تعتزم الدعوة الى عقد مؤتمر اقليمي يعنى بالتنمية المستدامة في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، وترى أن من الممكن لهذا المؤتمر، مقترنا بمبادرة الاتحاد الروسي لعقد مؤتمر دولي يعنى بالتحول، أن يعمل على تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي الى حد بعيد.

٧٨ - السيد أييواه (نيجيريا): أعرب عن تأييد وفده للبيان الذي أدلت به الجزائر في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

٧٩ - وقال إن نيجيريا، وإن كانت تعتقد أن على كل دولة أن تتحمل مسؤولية حل مشكلتها المتعلقة بالمستوطنات البشرية. فهي تناشد الدول أن تقدم مساعدتها لتحسين الأوضاع المعيشية والسكنية المتدهورة السائدة بوجه خاص في البلدان النامية. إذ لا بد من هذا الدعم إذا ما أريد تحقيق أهداف مؤتمر الموئل الثاني.

٨٠ - وأردف قائلا إن تحقيق الهدف الذي وضعته اليونيدو للتنمية الصناعية العادلة والمستدامة بيئيا، يتطلب تعزيز الاستثمارات، ونقل التكنولوجيا، وتنمية الموارد البشرية، وتهيئة بيئة مواتية على الصعيدين الوطني والدولي. وقد حالت الأوضاع السائدة في افريقيا دون امكانية تحقيق هذه الأهداف. ولكن، وفقا لإعلان ياوندي، تأمل اليونيدو أن تعطي أولوية عالية لتصنيع افريقيا وتحقيق أهداف عقد التنمية الصناعية الثاني لافريقيا. وقال إن من الضروري اتخاذ خطوات لتحويل ذلك الأمل الى حقيقة واقعة، ومن هذه الخطـــوات تعاون اليونيدو الهام مع المؤسسات المالية داخل افريقيا وخارجها، ومع وكالات الأمم المتحدة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي أثبت حتى الآن أنه وكالة فعالة في مجال التنمية.

٨١ - تولى السيد رايشيف (بلغاريا) رئاسة الجلسة.

٨٢ - السيد توري (مالي): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلت به الجزائر معربة عن شواغل مجموعة الـ ٧٧ والصين.

٨٣ - وأردف قائلا إن مالي ترحب بالجهود الجديرة بالثناء التي بذلتها بلدان العالم الثالث كمجموعة لزيادة انتاجها الزراعي بنسبة ١٧ في المائة في عام ١٩٩٣، وإن كان معدل النمو الزراعي في افريقيا يكاد بالجهد يصل الى ٢ في المائة.

٨٤ - وأضاف قائلا إن الحد من المساعدة الإنمائية الرسمية للزراعة ينال من تنفيذ برامج الإصلاح الزراعي في البلدان الافريقية، التي تعتمد بشدة على الواردات الغذائية.

(السيد توري، مالي)

٨٥ - وقال إنه لا بد من أن يساعد المجتمع الدولي البلدان الافريقية على زيادة قيمة سلعها الأساسية- وهي مصدرها الرئيسي للدخل من الصادرات - بتوفير الاستثمار والتكنولوجيا والدراية التقنية والتجارية. وأكد على وجوب الانتهاء بنجاح في الجلسة الراهنة من المناقشة التي بدأت في الجلسة السابقة حول إنشاء صندوق لتنويع السلع الأساسية الافريقية. وقال إن اعتماد الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي وإنشاء منظمة التجارة العالمية يجعلان تنويع السلع الأساسية الافريقية أمرا لا بد منه.

٨٦ - وواصل حديثه قائلا إن هذه التطورات وإن كانت مواتية لتحرير التجارة الدولية فهي في الوقت نفسه مصدر قلق مشروع للبلدان النامية بوجه عام والبلدان الافريقية بوجه خاص، واتفاق مراكش يضر بهذه الأخيرة بصورة خاصة. ولكي تتغلب البلدان الافريقية على أوجه ضعفها في الإطار التجاري الدولي الجديد الذي سيتسم بالمنافسة الشرسة، يجب أن يعطي المجتمع الدولي، وفي مقدمته الأونكتاد، أولوية لمساعدتها.

٨٧ - وقال إن الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بالاستعراض العالمي النصفي لتنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا جدير باهتمام خاص من المجتمع الدولي. وأكد على ضرورة حشد موارد كافية في إطار الميزانية العادية للأمم المتحدة ومن موارد خارجية أيضا من أجل تيسير الأعمال التحضيرية الوطنية والاقليمية لهذا الاجتماع واشتراك أقل البلدان نموا فيه.

٨٨ - واختتم كلمته قائلا إن مالي تتطلع الى انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وترحب بالترتيبات المتخذة للاحتفال باليوم الدولي للقضاء على الفقر والسنة الدولية للقضاء على الفقر.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠